

الموظفون إلى الدوام... في ظل غياب استراتيجية للتعويض وانعدام الثقة بالمستقبل



أيهم ابوغوش

انتاب ايثار عبد المجيد (26 عاما)، الموظفة في وزارة المالية، شعور بالغيطة عندما عادت لأول مرة منذ عدة اشهر إلى عملها في مقر الوزارة بالبيرة، فالحياء دبت من جديد في القطاع العام بعد اتفاق بين الحكومة ونقابة الموظفين العموميين على انتهاء اضراب استمر لمدة 125 يوما، بسبب عدم تلقي الموظفين لرواتبهم نتيجة الازمة المالية التي تمر بها السلطة الوطنية، بفعل الحصار الدولي المفروض عليها بعد فوز حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي في شهر آذار الماضي.

عودة ايثار للعمل عنى لها للوهلة الاولى تلقي الراتب في موعده ومقداره من جهة، وممارسة عملها الذي تحب من جهة ثانية، لكن الفرحة سرعان ما تبددت بعد ان اتضح لها ان الراتب لم ينتظم.

استمرار الوضع على حاله

ايثار كانت تعتقد ان عملا متراكما ينتظرها وزملاءها بعد عودتهم للعمل وهو ما كان بالفعل، لكنها تفاجت ان وتيرة المعاملات المتراكمة في الوزارة تسير ببطء. وترجع ايثار ذلك إلى الموظفين انفسهم بمن فيهم الدراء، الذين لم يعودوا يبذلون ذات الجهد الذي كانوا يبذلونه في السابق، بسبب عدم تلقيهم كامل رواتبهم، إضافة إلى هو غياب استراتيجية واضحة لمعالجة الآثار الناجمة عن الاضراب.

وتقول ايثار" لم يختلف الوضع على الموظفين عما كان عليه الحال قبل الاضراب، فهم يعيشون هاجسا دائم بعدم استلام رواتبهم"، وتضيف" على المستوى الاداري لم يتغير شيء سوى انهم يعطلون يوم الخميس ويدومون ساعات اكثر في الايام الاخرى لتعويض يوم العطلة الاضافي، دون وجود خطة واضحة لتعويض الانتاج الضائع في فترة الاضراب". وتتابع"المعاملات متراكمة والموظفون لا يبذلون جهدا اضافيا لاتمامها كما ان المسؤولين لا يضعون خططا لمعالجة الخلل".

اتفاقات ولكن

الاضراب الشامل الذي اعلنه الموظفون في الثاني من ايلول الماضي، والذي كان مطلبه الاساسي دفع كامل مستحقاتهم من الرواتب، تفكك رويدا رويدا بعد توقيع الحكومة عدة اتفاقيات مع ممثلي الموظفين، حيث عاد الموظفون لدوامهم مع بداية العام الحالي.

وكانت اولى الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة مع ممثلي العاملين في قطاع التعليم، تعهدت بموجبها

بجدولة الديون المستحقة لصالح العاملين في هذا القطاع البالغ عددهم قرابة 40 الفا، اضافة إلى الالتزام بدفع راتب كل شهر، ثم تبعه اتفاق شبيه مع ممثلين عن القطاع الصحي البالغ عدد العاملين فيه 31 الفا، قبل ان ينتهي الاضراب كليا بعقد اتفاق ثالث مع نقابة الموظفين العموميين المثلة لكل القطاعات. الموظفون عادوا لمزاولة اعمالهم والامل يراودهم بالانتظام في دفع الرواتب، ولكن يبدو انهم يسرون في هذه الايام على خيط رفيع قابل للانقطاع في اية لحظة بسبب انسداد الافق في المستقبل المنظور لحل مشكلة الرواتب. وفي السياق ذاته تغيب الخطط المدروسة لتعويض فترة الاضراب السابقة.

ويرسم بسام زكارنة رئيس نقابة العاملين في الوظيفة الحكومية صورة قاتمة لوضع الموظفين قائلا " المؤشرات تدل على ان الحكومة غير قادرة على الالتزام بالاتفاقيات التي وقعتها ودفع الرواتب والمستحقات، ما قد يضطرنا للعودة للاضراب الشامل مجددا والحاق قطاعات اخرى تم استثناءها في الاضراب الاول مثل هيئة البترول".

أزمة مستمرة

ويؤكد زكارنة ان ازمة الموظفين ما زالت مستمرة، لكنه في الوقت ذاته يرى ان الوضع حاليا اصبح طبيعيا من حيث التزام الموظفين بدوامهم وتقديم الخدمات للمواطنين وتعويض الانتاج الضائع في فترة الاضراب.

ويقول "وجهنا دعوات للموظفين كي يبذلوا جهدا اضافيا لتعويض المواطنين عن الخدمات التي نقصت عليهم خلال فترة الاضراب". لكنه يقر بان الخسائر الناجمة عن عدم دفع الرواتب والاضراب كبيرة على مختلف الاصعدة، داعيا إلى اجراء دراسة على المستوى الوطني ككل تشارك فيها مختلف المؤسسات لمعالجة الآثار السلبية وتعويض الانتاج الضائع.

غياب في الخطط

الحكومة ترى بان الخطط الوطنية لمعالجة الآثار السلبية الناجمة عن الاضراب قائمة على الارض.

ويقول وزير التخطيط القائم باعمال وزير المالية د. سمير ابو عيشة ان سد الفجوة التي حصلت بسبب الاضراب منوط بكل وزارة على حده. ويضيف" كل وزارة تقوم حاليا بعمل الترتيبات اللازمة لتعويض ما فات".

وباستثناء قطاع التعليم الذي وضعت له وزارة التربية والتعليم خطة لتعويض الحصص التعليمية الضائعة يؤكد مراقبون ان القطاع العام برمته يقتقد لالية او استراتيجية من شأنها تعويض الخسائر الناجمة عن الاضراب.

غياب في الاستراتيجية الحكومية لتعويض آثار الاضراب

ويقول د. باسم مكحول منسق البحوث في معهد ابحاث السياسات الاقتصادية "ماس" ان استراتيجية التعويض تعتمد إما على تشغيل مزيد من الموظفين لتعويض الانتاج الضائع، او زيادة ساعات الانتاج في اليوم الواحد. مشيرا إلى ان أيا من الامرين لم يحصل في القطاع العام ما يدل على غياب الاستراتيجية الحكومية لتعويض آثار الاضراب. ويتابع" المتابع لاحوال الوزارات يرى بام عينيه المعاملات المتراكمة"، مدللا على ذلك بمعاناة التجار في استخراج المقاصد والفواتير من وزارة المالية بسبب التراكم الكبير للمعاملات. ويربط المحامي سامي جبارين، منسق مشروع تطوير القوانين في الهيئة الوطنية المستقلة لحقوق المواطن، غياب الاستراتيجية الوطنية لمعالجة آثار الاضراب بتدهور الوضع الاقتصادي للحكومة والسلطة الوطنية على وجه العموم. ويقول" باستثناء قطاع التعليم، فإن بقية القطاعات الاخرى لم ولن يجز اي معالجة للآثار السلبية، فمن تضرر من المواطنين قد تضرر وبقية الخسائر مرهون تعويضها بتحسّن الوضع المالي والاقتصادي للسلطة وللواطنين على حد سواء".

يذكر ان احصائيات جهاز الاحصاء المركزي تشير إلى تراجع الدخل القومي مع نهاية الربع الثالث من العام 2006 بنسبة 8.9% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2005. ويرجع المراقبون الاقتصاديون سبب هذا التراجع إلى الازمة المالية التي تعيشها السلطة الوطنية وما نجم عنها من انقطاع للرواتب. وتوقع المحللون ان تزيد نسبة التراجع في الدخل القومي مع نهاية الربع الرابع للعام 2006، بسبب استفحال الازمة المالية في هذه الفترة وما تخللها من اضراب للموظفين العموميين.

التربية والتعليم هي الوحيدة

ومع ان هناك انتقادات عديدة لخطتها، فقد كانت وزارة التربية والتعليم الوحيدة التي وضعت خطة واضحة لتعويض الطلبة عن الحصص التعليمية الضائعة، عن طريق حساب مجموعها

تراجع الدخل القومي بنسبة 8.9%

بالدقائق لكل مدرسة على حده، ومن ثم الزام الطلبة بالدوام في ايام العطل الاسبوعية. كما عكفت الوزارة على تمديد فترة دوام الفصل الاول إلى 25 كانون الاول على حساب اختصار العطلة نصف السنوية كما تم تمديد الفصل الثاني قرابة 6 ايام.

وتؤكد سعاد القدومي نائب مدير عام التعليم العام في وزارة التربية والتعليم ان الخطة التي وضعتها وزارة التربية والتعليم كفيلة بمعالجة الآثار الناجمة عن الاضراب. وتقول" لو شعرنا ان هناك حاجة لمزيد من التعويض لقمنا بالزام المدارس بالدوام خلال ايام الخميس في الفصل الثاني لكننا لم نفعل. وتضيف" يجب الان نسي ان ايام الاضراب تخللها جملة من ايام الاعياد الوطنية والدينية بالاضافة إلى حلول شهر رمضان خلال تلك الفترة حيث يتم تقليل عدد دقائق الحصص المدرسية لنصف ساعة بدلا من 45 دقيقة.

ما بعد اتفاق مكة :

انفتاح على الخارج .. تزلزلت في الداخل

رجب أبو سرية

مخاطر تمس السلم الأهلي، بين مؤسسات الحركتين والمستوى البيروقراطي لهما، الذي سيتشكل في السلطة من ناحية، وبين مؤسسات المجتمع المدني والأهلي، وقطاعات واسعة من الجمهور الفلسطيني، التي ستفتقر إلى وجود معارضة ديمقراطية / مدنية، خاصة في البرلمان من جهة أخرى.

في هذه الحالة، فإنه من المتوقع أن تنشط مؤسسات المجتمع المدني، النقابات والاتحادات والروابط الشعبية، للدفاع عن حقوق ومكسبات الحياة المدنية والحريات العامة، وربما سيكون الحال في فلسطين شبيها بحال دول الجوار، حيث تتشكل قوى معارضة، ليس ضمن أطر حزبية، بل على قاعدة مطلبية محددة، كما هو حال "كفايه" في مصر على سبيل المثال.

وعلى المدى البعيد أيضا، من المتوقع أن يحمل النظام السياسي الجديد القائم على أساس الثنائية، في طياته وأحشائه نقيضه، فهو في الوقت الذي سينفتح فيه سياسيا على النظام العالمي، سيسعى إلى إغلاق المنافذ الداخلية للمجتمع الأهلي، بما يشبه واقع النظام العربي الرسمي، وهذه الحالة يقدر ما باتت تضع أكثر من نظام عربي في مأزق فأنها ستفعل الشيء ذاته في فلسطين، وربما ستكون لأول مرة إزاء ظاهرة سياسية جديدة، وهي ظهور معارضة اجتماعية، بعد أن اعتادت المعارضة الفلسطينية أن تتحدد في الإطار السياسي فقط. وربما كان من شأن ذلك المساس بالسلم الأهلي، أي ظهور توترات واحتقانات، وربما احتكاكات على المدى البعيد، دافعا ليس سياسيا هذه المرة بل بين جماعات متزمتة وأخرى متسامحة. وان لم يرق نظام الشراكة الثنائية بوضع حد للمجموعات والجماعات المسلحة، خاصة المتشددة منها، والتي باتت تستعيز عن هدف المقاومة (مقاومة الاحتلال)، بهدف يسم المجتمع بـ (الكفر)، فإنه يمكن القول بكل ثقة، بأن أشكالاً من العنف ستظهر بأسرع مما يعتقد الكثيرون، و ما لم يتم الدفاع عن آليات الحياة الديمقراطية وتعزيزها، فإنه لا يمكن القول إلا بأن اتفاق مكة ما كان أكثر من هدنة بين متحاربين، أو حتى اتفاقا بينهما لكن على حساب علاقة سلمية وطبيعية مع آخرين.

دولة اقتصاد السوق، أكثر مما ينحو باتجاه إقامة دولة الرفاه الاجتماعي. وأغلب الظن أن الصفقة التي تمت في مكة بين الفصيلين الأكبرين في الساحة الفلسطينية، قد انطوت على تحول "حماس" باتجاه برنامج "فتح" السياسي، في انتظار أن ترد "فتح" بتحول أو على الأقل استجابة ببرنامجها الاجتماعي لبرنامج "حماس" في القضايا الداخلية.

وكما هو معروف فإن انشغال حكومة "حماس" على مدار عام مضى، بما ترتب على وصولها إلى السلطة من حصار وانحسار للرواتب ومن توترات أمنية داخلية، وما نجم عن اعتقال أغليبتها البرلمانية، من عجز عن ممارسة ما توفره هذه الأغلبية من قدرة على سن القوانين، قد دفعها إلى قبول حالة الشلل في المؤسسة التشريعية.

وربما سيكون أحد أهم نتائج اتفاق مكة، وإنجاز صفقة تبادل الأسرى بالنسبة لحركة "حماس"، هو خروج أغليبتها البرلمانية من المعتقلات الإسرائيلية، حيث سيكون بمقدورها أن تفوض ما قدمته من تنازل في الموضوع السياسي، ويمكن للأغلبية الحماسية، أن تتقاطع مع نواب فتحاويين كثر في مشاريع قرارات تمس الحريات العامة، وتنطوي على تراجع في قضايا تخص المرأة والشباب وحرية الفرد، ومن ضمن ذلك مثلا قانون الأحوال الشخصية، الكوثة النسوية، وقد كانت للحركة مواقف منها وهي خارج المجلس في المعارضة، إضافة إلى ما يمكن أن تتقدم به من مشاريع قرارات تنطوي على سمات أسلمة المجتمع، ما يتعلق منها بمناهج التربية والتعليم وحرية المعتقد والرأي.

أي أنه ربما يكون من شأن الاتفاق في مكة، أن يفتح الحالة الفلسطينية على الخارج بفك الحصار، وربما أيضا إطلاق العملية السياسية مجددا، بعد توقف دام ست سنوات، لكنه بالمقابل قد ينجم عنه تزلزل في القضايا الداخلية، خاصة الاجتماعية، نظرا للطابع المحافظ للغالبية الساحقة البرلمانية، والتي هي قاعدة الحكومة الجديدة.

في المدى المنظور، يمكن القول بأن الاتفاق قد وضع حدا لاقتتال داخلي، دموي، جرى بين الحركتين خلال الأسابيع الماضية، لكنه في المدى البعيد، ينطوي على

السياسة.. الحكومة.. الاقتتال.. أولاً

اهالي جنين يصرخون: "القضايا الملحة متروكة للنسيان أو الانتظار"

عبد الباسط خلف

صار الشهيد الفلسطيني متناقضاً، وطراً تحول كبير في ترتيب الأولويات من القضايا. ففي وقت الذروة للأزمات الداخلية، يتغير كل شيء؛ الخطوط الحمراء، الأولويات، الأحاديث الخاصة والعامة، ما تتناقله وسائل الإعلام، الأجندة اليومية للمواطنين، وجوه الناس، كل شيء..

"البصيرة" يسبر غور هذا الأفق الفلسطيني المازوم تارة، والخارج من أزمة ساخنة تارة أخرى، والذاهب إلى المجهول أحياناً، ويستعرض قضايا منسية يسميها البعض "ملف على الرف"..

يحيى صاحب القرن العربي، و سمر الأم، و المزارع أبو محمد، و العامل-على اعتبار ما كان- أبو علي، و طالب علم الاجتماع محمود، و عامل المياومة أبو شريف، و نوجد الخريجة الباحثة عن عمل، و علي الهاجر من وطنه إلى ما وراء المحيط، وأم الجريج إبراهيم، كلهم يتحدثون عن الهمش من قضاياها، وعن المبالغ فيه من سياسة واحاديث..

يخلط هؤلاء بين الخاص والعام، و يدمجون أحياناً بين الرأي والحقيقة، لكنهم يصنعون مؤشراً موضوعياً لشهد فلسطيني يضطرب فيه كل شيء، ولقضايا تحتاج لإعادة ترتيب وجدولة..

الاقتصاد المدمر

الشاب يحيى غنام يقف وراء القرن العربي الذي يستأجره، ويده على قلبه لأن الديون تتراكم فوق ظهره يوماً بعد يوم، فمتجره كموشر على حال السوق في مدينة جنين، مصاب بندرة الزبائن، وقلّة المبيعات. هذا الأسبوع مثلاً لم يضع ولو شيئاً واحداً في جيبه.

غنام يقول: "لا أحد يتذكر الاقتصاد المدمر، المهم عند المسؤولين هو السياسة والحكومة والوزراء، أما الفقر الذي يهددنا، فليس مشكلة برأيهم"، ويتساءل باستنكار: "هل الذنب ذنبنا لأننا لم نخرط في العمل السياسي، ولم ننتم إلى فصيل يدعنا، ولم نلحق حالنا" بوظيفة حكومية تؤمن راتبنا آخر الشهر، وفقدنا عملنا داخل إسرائيل؟".

التدريس الغائب

سمر، مدرسة وأم لثلاثة طلاب، تقول: بعد انتهاء إضراب المعلمين، لم يعد أحد يتذكر ما خسره طلابنا من دروس ومعرفة، وآثار ذلك على نفسياتهم وتحصيلهم، وتتابع:

بعض المدرسين للأسف "يسلقون" الدروس ولا يهتمون بمصلحة الطلاب. وتوضح سمر أنها تضطر إلى تدريس أولادها بنفسها مما تعرفه من مناهج، وتتعاقد مع مدرستين خصوصيتين للغة الإنجليزية والرياضيات، كي لا يتأثر تحصيلهم العلمي، وتتساءل: أيعقل أن تصح قضية التعليم مسألة ثانوية، لا تجلب انتباه أحد، وكأننا نتحدث عن شيء خيالي، حتى لو في وقت الأزمة؟

الزراعة على مقاعد الاحتياط

أبو محمد، مزارع منذ ثلاثين عاماً، ينتقد غياب أي ذكر في وسائل الإعلام عن مأساة المزارعين، ويقول: "كل حديثهم سياسة سياسية، نسيونا من مرة".

تعرض أبو محمد لخسارة كبيرة، والأسباب كثيرة: صقيع ضرب محصوله أكثر من مرة هذه السنة، ولا أحد عوضه أو حتى تحدث عن مشكلته ومشكلة غيره من المزارعين، إضافة إلى الخسائر المتلاحقة بسبب تدني الأسعار وتراجع التسويق، ناهيك عن الجفاف وتأخر الأمطار وانحسارها، والارتفاع في أسعار المستلزمات الزراعية التي يشتريها، والديون المرتفعة، والاعتداءات على الأراضي الزراعية بفعل موجات البناء العشوائي فيها، وغير ذلك الكثير.

أبو محمد يضيف بسخرية: "نحن مهمشون في وقت السلام، فكيف سيكون وضعنا في وقت الاقتتال والأزمة. المسؤولون والجراند والتلفزيونات يريدون أن يسمعوا من يتحدث عن اتفاق مكة، وليس عن محصول خيار اتلفه الصقيع"

العمال المنسيون

من جهته، يقدم السن أبو علي نموذجاً لفئة مهمشة أخرى، فهو كان يعمل داخل الخط الأخضر، وتوقف عن العمل بسبب الانتفاضة والجدار. يقول: "لم يذكرنا أحد، لا من قريب ولا من بعيد، منذ سبع سنوات فقط يشيرون لأزمة الحكومة، وفتح وحماس، ورواتب الموظفين، أما نحن وبطالتنا وفقرنا وخراب بيوتنا فلا".

الصحة المظلومة

أبو شريف عامل مياومة، يشتكي أن أحداً لا يهتم بمشاكل الناس الصحية، ويتحدث عن قصة طفل مصاب بسرطان في الدم، يتطلب علاجه دواء وحقن مكلفة جداً، غير متوفرة في وزارة الصحة، ما يضطر والده للاستدانة لتأمينها.

ويتساءل أبو شريف: "إذا كانت صحتنا غير مهمة، ولا أحد يتحدث عنها، ولا عن الأمراض المزمنة والخبيثة التي لا نستطيع تأمين الدواء لها، بسبب الإضراب، أو لعدم توفر الدواء في المستشفيات الحكومية، أو التحويلات الخارجية الصعبة، فما هو المهم

بالنسبة لأصحاب المسؤولية؟"

الخريجون العاطلون عن العمل

مضى على تخرج نجود إبراهيم من الجامعة خمس سنوات. في كل عام تقول ربما سيتذكر الناس والمسؤولون مشكلتي وقضيتي، ويساعدوني في إيجاد وظيفة.

نجود تقدمت للقطاع الحكومي الخاص كما قصدت المؤسسات الأهلية، لكنها في كل مرة تسمع جواب واحد مشابه: "إن شاء الله خير، رقمك عندنا وستنصل بك إذا صار نصيب.."

نجود تقول: "بطالة الخريجين قضية منسية في الأوقات الطبيعية، فكيف سيكون حالها خلال الأزمات الصعبة، وحالات الفلتان الأمني، والاقتتال الداخلي، والحصار الاقتصادي، وحماس وفتح". وتجيّب بحسرة: "سيكون الحديث في موضوعنا مثل الذي يبيع الماء في حارة السقاية!"

هجرة الشباب: خطر وصمت

علي قصراوي، شاب في بداية الثلاثينات من عمره، اتخذ قراراً بالهجرة إلى الولايات المتحدة بعد أن ضاقت الدنيا في وجهه، حاله كحال أعداد كبيرة من الشباب الذين ضاقوا ذرعا من البطالة وانعدام الفرص.

بحث علي عن عمل فلم يجد، ثم اتجه إلى الأعمال الحرة، فتكبد خسائر كبيرة. يقول: "كان قرار الهجرة الورقة الأخيرة والخيار الصعب، لكن أن قضيتنا منسية؛ المسؤولون عنا، ووزارة الشباب، المؤسسات الخاصة والكثيرة التي تدعي دعمنا، الجميع، الفصائل والأحزاب"، ويضيف: "نفرغوا لمتابعة الصراع السياسي، وتقاسم الكراسي، والاقتتال، والحديث عن القوة التنفيذية، وفتح وحماس، أما الشباب فلهم الله، وينتظرهم المصير المجهول في بلاد الغربة".

جرحي الانتفاضة منسيون كذلك

لأم إبراهيم قصة أخرى، فهي التي فقد ابنها الأكبر جزءاً من بصره بفعل رصاصة إسرائيلية. تقول: تصوروا، ابني اتصل من الجامعة، وطلب مائة شيقل لشراء كتاب، فلم أستطيع توفيرها له، وأبحث عن جهة تقرضني المبلغ، لحين نزول رواتب الجرحى"، وتكمل بجزن: "الناس كلهم يتحدثون عن فتح وحماس، ولا أحد يتذكر الأسرى وأهل الشهداء والجرحى، إلا في المناسبات العدودة على الأصابع!"

قراءة في تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2005 نحو نهوض المرأة في الوطن العربي

نادية حجل - بقلة

لمحة عامة حول التقرير:

الحرية والاصلاح المجتمعي هما ركيزتا النهوض بواقع المرأة في العالم العربي، هذه هي الرؤية الاستراتيجية التي يبلورها تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2005، والذي يأتي ضمن سلسلة رباعية يعمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي على اصدارها منذ العام 2002. تركز هذه السلسلة على مثلث من الجاور مرتبطة ببعضها البعض وذات علاقة تفاعلية وتكاملية تشكل اساسا لتحقيق التنمية الانسانية. هذه الجاور هي المعرفة والحريات الاساسية وتمكين المرأة.

يساهم هذا الاصدار الرابع من السلسلة في تشخيص الواقع الذي تعيشه النساء والتحديات التنموية التي تواجهها على مستوى البنى الثقافية والدينية والقانونية والاقتصادية والسياسية. كما يلقي التقرير الضوء على اهمية اكتساب النساء قدرات بشرية خاصة في مجالي الصحة والتعليم وكذلك اهمية توظيف قدرات النساء كفاعلات وشريكات اساسيات في عملية التنمية الانسانية في المجال الاقتصادي (سوق العمل) والمجال السياسي (على مستوى الدولة والحزاب السياسية) وكذلك المجال الثقافي والابداعي. فعلى مستوى المشاركة السياسية يشير التقرير ان نسبة تمثيل النساء العربيات في البرلمانات هي اقل من المعدل العالمي بما يقرب من 10%. اما على المستوى العيشي، فيشير التقرير ان نسبة وفيات الامهات في المتوسط تصل الى 270 وفاة لكل مائة الف حالة ولادة، كما يبلغ معدل الامية الاناث النصف مقابل الثلث عند الذكور. اما على مستوى المشاركة الاقتصادية للمرأة، فيشير الى زيادة نسبتها الى 19% ما بين عامي 1990-2003 اذ تصل الى 33.3%.

ويناقش التقرير مجموعة من المعوقات ازاء المشاركة الاقتصادية للنساء من بينها الثقافة الذكورية، قلة فرص العمل، التمييز ما بين الجنسين في مستوى التشغيل والاجور، ارتفاع مستوى الانجاب وضعف الخدمات المساندة، اضافة الى سياسات وبرامج اعادة الهيكلة وما تعكسه على تدني مستوى الرفاه الانساني. ان زيادة نسبة الفقر له تاثير على زيادة اعباء النساء وعرقلة تفاعلهم ومشاركتهن في عجلة التنمية وكذلك العنف وانتهاك الحريات الشخصية. وفيما يتعلق والبنى الثقافية والمجتمعية، فيشير التقرير الى الوروث الديني والثقافة الشعبية والمجتمع القبلي والنظام الابوي ودورهم في تكريس دونية المرأة في المجتمع والاسرة. ويستخلص التقرير رؤية استراتيجية للنهوض بواقع النساء واولويات

للعمل، تركز على حماية الحريات والاصلاح المجتمعي بما في ذلك اصلاح القانون والتشريعات، اضافة الى مكافحة الفقر والاصلاح الثقافي والاجتهاد الفقهي في الدين بما يدفع باتجاه تغيير الصورة النمطية التقليدية حول ادوار النساء وحقوقهن وتعزيز العدالة والمساواة ما بين الجنسين، مع التركيز على دور الاعلام والتنشئة في احداث هذا التغيير. كما يخلص التقرير الى اهمية وجود حركة مجتمعية فاعلة تساهم في الضغط والدفع بهذا الاتجاه. اما عن اولويات العمل، فقد ارتأى التقرير التركيز على ازالة المعوقات وتعزيز فرص النساء في الاستفادة من قطاعي التعليم والصحة اضافة الى توظيف قدرات النساء في المجالات الاقتصادية.

بعض التوجهات العامة في تشخيص الواقع والتحديات: شمولية المنهج في تشخيص الواقع:

بالرغم من تركيز التقرير على المشاركة الفاعلة للنساء في المجال الاقتصادي كاساس للنهوض بوضعهن الا ان عملية التشخيص للواقع اخذت منحا شاملا، بحيث يتطرق التقرير الى دور كل من البنية الاجتماعية والثقافة والقانون ودور الدولة وعلاقات النوع الاجتماعي داخل الاسرة في تكريس دونية المرأة. ففي سياق مفهوم التنمية الانسانية، يؤكد التقرير على ان تمكين النساء يستلزم "اولا: للمساواة التامة في فرص اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها ما بين النساء والرجال. ثانيا: ضمان حقوق المواطنة لجميع النساء على قدم المساواة مع الرجال. ثالثا: الاعتراف بوجود الاختلاف ما بين الجنسين واحترام هذا الاختلاف. هناك تأكيد على ان عملية الاصلاح المجتمعي تتطلب الاحترام الكامل لحقوق المواطنة للنساء العربيات وكذلك حماية حقوقهن في مجال الاحوال الشخصية والعلاقات الاسرية وضمان احترام الحريات الشخصية لهن وحمايتهن من العنف النفسي والجسدي. كما يؤكد على ضرورة اجراء اصلاح قانوني ومؤسسي على مستوى الدولة وتشريعاتها بحيث يأخذ بعين الاعتبار تمكين النساء وتحريهن. اضافة الى ذلك، يناقش التقرير تاثير سياسات اعادة الهيكلة وعلاقات السوق في زيادة حدة الفقر خاصة الفقر المؤقت وتأثير ذلك على الحد من خيارات وفرص النساء وكذلك الحد من ممارستهن لحقوق المواطنة خاصة في ظل الثقافة والنظام الابوي السائد.

ما بين التمكين الفردي والجماعي:

يشير التقرير الى ان تحقيق الامان الاقتصادي والحد من الفقر المؤقت هو الطريق نحو التمكين الاجتماعي والسياسي للنساء، حيث يساهم في تلبية حاجاتهن العملية والاستراتيجية كما يساهم في تغيير علاقات القوة لصالحهن، سواء على مستوى الاسرة او المجتمع المحلي او سوق

العمل. ومن هنا يركز التقرير على ضرورة المشاركة الفاعلة للنساء في عجلة التغيير والتنمية وعدم رؤيتهن كمستفيدات او مستفيدات من الفرص وحسب.

ان التمكين كمفهوم له مضمون تحرري غير انه وفي عملية توظيف هذا المفهوم في السياسات والبرامج التنموية، تحدث عملية اختزال للمفهوم في الدفع باتجاه تعزيز عملية المشاركة في عملية اتخاذ القرار وزيادة الحصول على مصادر الانتاج وتوسيع خيارات النساء كفراد. وهنا لا بد من التفريق ما بين مفهومي المشاركة والمشاركة وكذلك مفهومي الحصول او الوصول الى المصادر من جهة والتحكم في هذه المصادر من جهة اخرى. اضافة الى ذلك، هناك فرق ما بين التمكين الفردي والتمكين الجماعي للنساء حيث يعزز المفهوم الاول اهمية الاعتماد الذاتي فيما يعزز الثاني اهمية التعاون ما بين الافراد وتشكيلهم في مجموعات في مواجهة التمييز البنيوي لأحوالهن العيشية والمعوقات التي تواجههن من اجل تحقيق العدالة والمساواة ما بين الجنسين. وبالنسبة للتقرير، فهو يدمج ما بين المفهومين الفردي والجماعي من خلال رؤيته لضرورة وجود حركه مجتمعية دافعة من القاعدة الى القمة باتجاه تحقيق التنمية الانسانية وكذلك من خلال تاييده على ممارسة النساء لحقهن في الاختيار الحر. ان عملية اتخاذ القرار لا بد ان تتضمن الاختيار ما بين بدائل وخيارات مختلفة، ان عملية الاختيار الحر للأفراد ترتبط بالبنى المحيطة وعلى وجه التحديد بالاطار القانوني والوضع الاقتصادي لهن. ان الفقر وعدم توفر الحاجات الاساسية للأفراد يؤثر على نوعية واتجاه الخيارات التي يتخذونها وبالتالي قد يظهر توجه او سلوك معين على انه خيار فردي ولكن في حقيقة الامر يكون خيار في ظل عدم توفر خيارات اخرى.

النساء، سياسات الهوية ومشاريع بناء الامة:

في اطار علاقة ما بين الدين والهوية والدولة وحقوق النساء، يشير التقرير الى تجارب بعض الدول العربية مثل مصر التي خضعت فيها حقوق النساء لحالات مدح وجزر من خلال عمليات المساومة ما بين الدولة والجماعات الاسلامية بغية الحفاظ على استقرار النظام والحكم. وهنا لا بد من الإشارة الى الاستخدام الادواتي للنساء وللورمزي ولوظيفة الذي لعبته في عملية تشكيل وإعادة إنتاج هوية وثقافة الجماعة والدولة وذلك من خلال:



1. اعادة النظر في الانتاج البيولوجي (انجابهن للأطفال).
2. اعادة انتاج حدود الامة والمجموعات: ومن هنا تنطلق فكرة السيطرة على حركة النساء وأجسادهن من منطلق الحفاظ على شرف الامة والجماعة.
3. اعادة انتاج ايدولوجية وثقافة الجماعة من خلال دور الامومة والتنشئة.
4. الدور الرمزي لتمثيل هوية الجماعة.
5. دور النساء كمشاركات في صراعات سياسية واقتصادية وعسكرية.

ومن هنا فالتحدي ليس فقط على مستوى تمكين فردي او جماعي للنساء، وانما في ضرورة اجراء اصلاحات قانونية ومؤسسية وبنوية تطل الثقافة والنظام الابوي وهو ما يخلص اليه التقرير.

في مقابلة مع "البصيرة"

احدى مؤلفي تقرير "التنمية الانسانية العربية 2005" د. اصلاح جاد:

يجب ان نكون واعين لأهمية "تمكين" المرأة، والعمل من أجل ذلك متى سنحت الظروف

حاورها: عمران الرشق

تحت شعار "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي"، صدر في العام الماضي، التقرير الرابع في سلسلة من التقارير اعادت بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي في اطار تقارير «التنمية الانسانية العربية».

التقرير هذه المرة حمل شرحا لما رآه إشكالات في وضع المرأة في اكتساب مجالات شتى منها: القوانين والتعليم والصحة والاقتصاد والسياسة، لكنه في ذات الوقت اشاد بالتقدم الجزئي نحو المساواة بين الجنسين في عدد من البلدان.

الباحثة والاساتذة في جامعة بيرزيت د. اصلاح جاد، شاركت في كتابة التقرير كمؤلفة رئيسية الى جانب د. نادر الفرغاني الذي ألف التقارير السابقة، "البصيرة" التقت د. جاد لتستطلع رأيها في التقرير ومعالجته، لا سيما للحالة الفلسطينية، وتناقش معها بعض ما يثور حوله من جدل: **ما الاهمية التي تحملها تقارير "التنمية الانسانية العربية"؟**

بدون شك، هذه التقارير مهمة في لقاء ضوء على اهم القضايا المتعلقة بالتنمية، على اعتبار ان هدف عملية التنمية هو بالاساس تحسين مستوى العيشة الانسانية، بمعنى أن الانسان هو هدف التنمية وغايتها، والفاعل الرئيسي فيها. اضافة الى ذلك، تساهم هذه التقارير في تكتيف القضايا

في بلدان تعيش في ظل الاحتلال والصراع، خاصة وأن محددات واطر التنمية تكون مختلفة في هذه الحالات تماما عن الحال في الدول المستقرة.

كما قلت فالظروف تحت الاحتلال تكون مختلفة، وبالتالي فقد تصبح دعاوي "تمكين المرأة" بالاستناد الى قضايا تتعلق مثلا باصلاح القانون أو وصول النساء الى مراكز اتخاذ القرار غير فعالة، لذا فإن الحديث عن اجندة مشتركة مع دول عربية ليس الوسيلة الانجح لتحقيق التنمية بالنسبة للمرأة الفلسطينية.

الاحتلال يضغط دوما على المجتمع، ما يضطر الأخير الى التراجع نحو تشكيل حالات طوارئ واغاثة، وفي هذه الظروف تتراجع مقومات "التمكين" المرتبطة بالحالات الطبيعية مع جهاز الدولة واستراتيجياته وميزانيته، هذا ما يحدث في حالتنا الفلسطينية ويجب أن نتعامل معه. ذلك لا يعني القبول بتكريس الادوار الانجابية للمرأة في البيت والاسرة، وانما يجب الاستمرار بالعمل، فلو افترضنا ان البرلمان النتم فيجب علينا استخدام هذا المنفذ لمناقشة القوانين المتعلقة بالمرأة، ولكن في ظل غياب البرلمان يصعب حديثنا عن القوانين والمساواة بالقانون ضربا من عدم الاحساس بالواقع.

القضية اذن هي ضرورة توفر حساسية أكبر ازاء الوضع العام، الذي يغلق في أوقات ما امام اشكال من العمل وينفتح في اوقات اخرى، ولكن النقطة الاهم هي وجود وعي بأهمية النهوض بوضع المرأة بشكل عام، اضافة لتوفر ارادة سياسية

والاحتياجات والمعوقات التي تحيط بعملية التنمية في الوطن العربي، وبذلك تعرض الفجوات واشكال النقص المختلفة التي على الحكومات ان تعمل على رآبها. التقارير هذه تدعم كذلك مطالب الناشطين والناشطات المجتمعيين بأن القضايا التي يناصرونها ليست مستوردة وانما حقيقة تحتاج الى عمل جدي، كما تقدم مادة مكثفة وجديدة وضخمة للعاملين في مجال التنمية سواء أكانوا ممولين أو تنمويين أو اكاديميين.

لماذا ركز التقرير الأخير على موضوع المرأة بالتحديد؟

لانه جزء من سلسلة تقارير ابتدأت منذ العام 2002، اولها كان عن معيقات التنمية بشكل عام في الوطن العربي، فيما خرج التقرير الذي تلاه بثلاثة اسباب اعتبرها من اهم العوائق في وجه التنمية العربية، وهي نقص المعرفة وتقيد الحريات ووضع المرأة، التقرير الثالث تحدث عن اثنين من هذه المعوقات الثلاث، وهذا هو الجزء الأخير في السلسلة الذي يتحدث بالطبع عن المرأة.

كيف تصفين مشاركتك كفلسطينية في اعداد التقرير، وما الذي اضافته هذه المشاركة؟

لم اكن الفلسطينية الوحيدة التي شاركت، كان هنالك مساهمة فعلية من قبل اربعة باحثين وباحثات غيري من فلسطين. اضافة كانت في مناقشة اوضاع التنمية الانسانية

"التوانة" صمود في وجه احتلال ومستوطنين يستبيحون حتى "سلاح العطش"

غسان عبد الحميد



يطا، صارت أكثر تعقيدا، جراء إقامة قوات الاحتلال جدارا عازلا على الطرف الغربي من الشارع الاستيطاني المار في المنطقة.

حلول آتية ولكن

وعلى مشارف صيف قادم ينذر بالعطش، يرحو كثيرون ممن يعيشون في مناطق نائية جنوب وشرق يطا، أن تجدد مؤسسة "أو كسفام" البريطانية برامجها لتزويدهم ببعض ما يحتاجونه من ماء، وهو برنامج مكن بعض العائلات من الحصول على كفاف يومها من الماء خلال الصيف الماضي، لكن الحياة بمشاعر مطمئنة حيال البرامج

المستوطنات. وبعد ذلك بيومين هاجم المستوطنون عائلة فلسطينية تقيم قريب منهم، واعتدوا بالضرب على الأب أمام أطفاله. ولا أحد يعلم ما الذي تخبئه الأيام القادمة!

قال مواطنون "ينامون بعين واحدة" بغية الاحتراس من هجمات ليلية على مساكنهم، إن اعتداءات المستوطنين -وهي بالعادة أكثر وحشية من اعتداءات تلبس "قذارات قانونية" ينفذها جيش الاحتلال- تطال كل شيء، فإضافة إلى عمليات إطلاق النار بهدف القتل، أضرم المستوطنون النار في المحاصيل عدة مرات، علاوة على نثرهم الأعلاف السامة في المراعي، وملاحقتهم الأطفال في الشعاب الوعرة أثناء ذهابهم إلى مدارسهم أو عودتهم منها.

في "التوانة" نظم نشطاء سلام أجنب وإسرائيليون في شباط الماضي يوماً تعليمياً، عرضوا فيه أشكالاً من أساليب المقاومة اللا عنيفة التي خاضها سكان جنوب أفريقيا أيام الحكم العنصري. "العلمون" الذين جاءوا للحديث لم يكن أمامهم إلا أن "يتعلموا" من قصص لا تنتهي رواها السكان، أحدها حين اضطر عدد من المواطنين إلى حمل حمار كان ينقل المياه لتمكينه من تجاوز "جدار عازل" من المكعبات الإسمنتية، أقامته قوات الاحتلال على طرف طريق استيطانية بزعم "حماية المستوطنين أثناء تنقلهم!"

المستوطنون مدعومون بجنود الاحتلال يواظبون على استخدام كافة الأسلحة لاقتلاع أهالي القرية.

الحياة الفقيرة وباهظة الثمن التي يعيشها مواطنو "التوانة" وغيرهم من الفلسطينيين في المنطقة، لا تشكل سوى واحدة من المفارقات المأساوية التي يزدحم بها برنامج "التطهير العرقي" الذي تطبقه قوات الاحتلال في الخليل. تفاصيل "البرنامج" هناك بدأت ودون انقطاع منذ أقيمت المستوطنة الإسرائيلية الأولى في المنطقة عام 1985، والتي اتخذت اسم "سوسيا"، وهو ذات الاسم الذي تحمله القرية الفلسطينية التي أقيمت المستوطنة على أراضيها، ومنذ ذلك الحين تشن إسرائيل حرب هدفها اقتلاع تجمع سكاني فلسطيني اثر آخر، عبر مستوطنات انتشرت هناك كالسرطان.

سلاح العطش والعوز

في "التوانة" كما جارأتها الفلسطينيين البائسات، فإن الحصول على مياه الشرب خلال فصل الصيف، يتطلب نوعاً من "الرياضة البدنية والروحية القاسية"، يقول سكان تجمع سكاني صغير يدعى "صارورة" إلى الشرق من "التوانة"، أنهم يضطرون إلى إرسال أطفالهم في رحلات يومية لنقل المياه على ظهور الدواب.

رئيس اللجنة المحلية في "التوانة" صابر الهريني، يقول إن مواطني القرية كما سكان تجمعات سكنية أصغر تقع في محيطها، يجهدون على مدار الشتاء في جمع مياه الأمطار وتخزينها، لتخفيف حدة العطش خلال الصيف، بينما يغدق المستوطنون في "معون" أمطاراً مكعبة من المياه على حدائقهم، وعلى شجرة استوائية زرعوها للزينة عند مدخلها. في الاتجاه ذاته، تقول "مصادر مجلس الخدمات المشترك في يطا"، أن مهمة توفير الاحتياجات الضرورية من المياه، لنحو 3500 مواطناً إضافة إلى عشرين ألف رأس من الأغنام يقتنونها في 17 تجمعاً سكانياً جنوب شرق



وادي غزة... أوضاع صعبة وآمال متزايدة بتحسين الظروف



الوصول إلى أعمالهم في الأراضي الزراعية المتاخمة لخط التحديد.

قبل أن تغادر القرية لا ينسى الأهالي أن يخبرونا عن وجود بصيص أمل، متمثل بلجنة المشاريع التي انشئت عام 1996، لتتطور إلى مجلس بلدي عام 2003، قام بالتعاون مع المواطنين بالعديد من المشاريع الحيوية مثل تعبيد الطرق وإقامة شبكة كهرباء ومياه وإقامة مستوصف صحي ومدرسة وروضة نموذجية، إلى جانب مركز ثقافي وحفر بئر للمياه، والعديد من المشاريع الحيوية الأخرى.

"ما زلنا نحلم بتحسين الأوضاع" يقول أهالي قرية "وادي غزة"، في إشارة إلى الأمل الذي لا يزال يراودهم بغد الأفضل.

الصف السادس، بعدها يتم نقل الطلبة الذكور إلى مدارس "مخيم البريج" المجاورة غالباً، فيما تبقى الإناث في نفس المدرسة حتى اتمام شهادتهن الثانوية. ورغم ذلك، يؤكد الأستاذ محمد أن الأوضاع الصعبة لم تمنع المواطنين من التعلم، حيث تكاد الأمية تنعدم بين صفوف المواطنين إلا من بعض كبار السن. من جهتها، تشير إحدى السيدات المتلمات في القرية، فاطمة النباهين (45 عاماً) بفخر إلى أن الأهالي هناك يهتمون بتعليم بناتهم، رغم فقرهم الشديد.

استمرار اعتداءات الاحتلال

السير في شوارع القرية يجعلك تتذكر كل الماسي التي مرت بها خلال انتفاضة الأقصى، حيث سقطت العشرات من ابنائها بين شهيد وجريح، ناهيك عن تدمير مئات الدونمات الزراعية والمنازل السكنية القريبة من الحدود الإسرائيلية.

ويرشح احد سكان القرية، عدنان ابو عيادة (44 عاماً) بصوت متهدج، كيف يهاجم جنود الاحتلال المزارعين والرعاة إذا اقتربوا من الحدود، ويشير مثلاً إلى اطلاقهم - أي الجنود- الرصاص الحي على مجموعة من الأطفال، كانوا يرفعون أغنامهم على بعد 300 متراً من الحدود. ويشرح بمرارة كيف تؤدي الإجراءات الاحتلالية إلى منع الكثير من المزارعين من

أبو عيسى (50 عاماً)، أن أوضاع الناس صعبة للغاية الأمر الذي يعكس نفسه على حركة الشراء.

ويضيف بينما يشير إلى عدد من الدفاتر يقيد فيها أسماء المستدينين، أن الوضع الاقتصادي المتدهور يدفع الزبائن للاستدانة بشكل دائم، مما أدى إلى تراكم ديون طائلة عليهم.

ويأمل عبد المعطي أن تحسن الأوضاع في القرية مع الحديث عن إقامة حكومة وحدة وطنية، ولكنه لا يعلق آمال كبيرة على هذا الأمر، فالقرية عانت من الإهمال حتى قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة كما يقول.

رغبة بالتعلم رغم الصعاب

في المدرسة الوحيدة في القرية، تجري الحياة على إيقاع مختلف، فالحركة النشطة تدب بين صفوف الطلبة والطالبات الذين يتوزعون على 15 فصلاً دراسياً، هي مجمل الفصول التي تشملها المدرسة التي أنشأت عام 2001، بعد أن كان غالبية الطلبة يتوجهون إلى مدارس في الأحياء المجاورة.

مدير المدرسة محمد محارب يشير بأسف إلى ما تعانيه المدرسة من نقص في الفصول الدراسية، الأمر الذي يضطر عدد من الطلاب للتوجه إلى مدارس قريبة، موضحاً أن عدم توفر المواصلات بشكل دائم، يدفع الطلاب إلى استخدام عربات "الكارو" أو الدراجات الهوائية للوصول.

وتشتمل المدرسة على فصولاً مختلطة للتلاميذ حتى

حسن جبر

الإهمال المقترن بالفقر وشح الخدمات إضافة إلى استمرار اعتداءات الاحتلال، شكوا يطلحقها سكان قرية "وادي غزة" الواقعة جنوب شرق مدينة غزة بمحاذاة الحدود الإسرائيلية.

ويشير سكان القرية أنه بالإضافة إلى البطالة المرتفعة بين ابنائها الذين كانوا يعتمدون على العمل في إسرائيل، تفتقر القرية إلى خدمات كثيرة منها: المياه الصالحة للشرب، مما يضطر السكان لشراؤها بمبالغ طائلة، وشبكة صرف صحي وبالتالي الاعتماد على الحفر الامتصاصية، الأمر الذي يفاقم الوضع البيئي السيء أصلاً.

في صباح زيارتنا للقرية، كان كل شيء هادئاً، وحين بدأت السيارة تخترق شارعها الرئيسي الذي يتلوى بين منازل القرية المتناثرة، أذهلنا جمال الطبيعة.

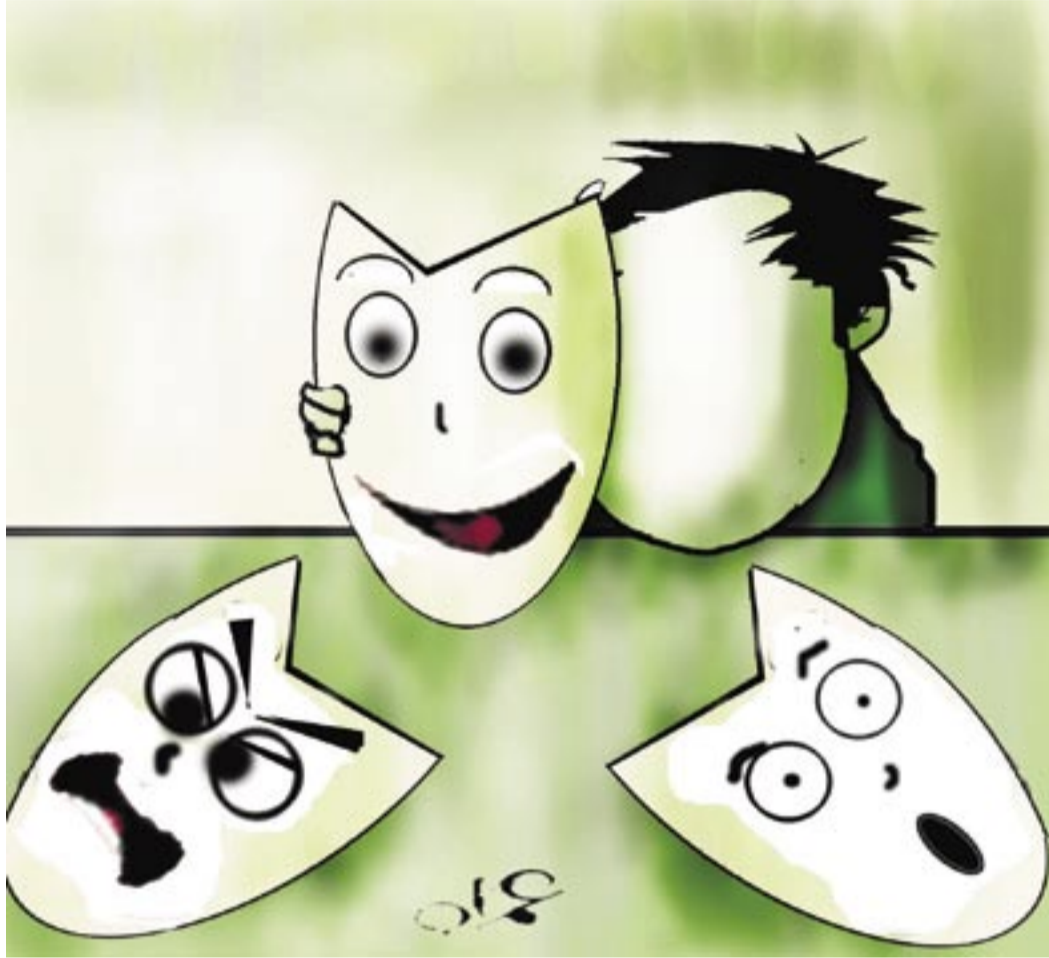
شوارع القرية -التي أخذت اسمها من الوادي الذي يمر على حدودها الجنوبية، رغم أنها لا تزال تشتهر باسمها القديم "حجر الديك"- خالية في الصباح إلا من مزارعين متجهين إلى بساتينهم، أو رعاة يسوقون ماشيتهم إلى المراعي القريبة.

ويقطن القرية ما يزيد عن خمسة آلاف نسمة معظمهم مزارعون صغار يعتمدون في تحصيل قوت يومهم على العمل في مزارع الغير.

أوضاع شديدة الصعوبة

يقول صاحب البقالة الرئيسية في القرية عبد المعطي

بين الهويات..



الجيل الشاب، نعلق في مشهد الختام مع الأبطال الثلاثة في صندوق عجلة الملاهي الدوارة وقد توقفت عن الدوران. في إشارة إلى عزلة هذا الجيل عن الواقع، فهل بالامكان اعادتنا إلى الأرض؟

أو الهجرة بكل ما تحمله الكلمة من غربة وخطر فشل المشروع، أو البقاء ممزقا في واقع يتحرك - ان تحرك- في دوائر تعيد انتاج القديم، ولا تخلق جديدا. في فيلم "أوقات فراغ" الذي يصور الضياع الذي يعيشه

عمران الرشق

مرتبكون نحن حد التناقض، تسكننا هويات مختلفة، تفرض علينا في كل مرة ان نلبس قناعا، نتكيف به مع اللحظة العابرة.

نتقلب باضطراب بين الحلم والواقع، وتفصيل الواقع المختلفة والمتسبة، وبمرور الوقت نتقن قواعد اللعبة، ويصبح التمثيل هو الاصل، فيما تغيب الهوية الاصلية وراء اكوام من الاقنعة، والنتيجة حالة من اللا استقرار واللا رضا، يقول عالم النفس اريك فروم "ان فقدان الذات واحلال ذات اخرى مكانها، يدفع الفرد إلى حالة من انعدام الاطمئنان، فالشك يلاحقه اذ انه اساسا مرآة لتوقعات الآخرين منه، بينما هو فقد هويته إلى حد كبير، وفي سبيل تجاوز الهلع الناتج عن خسارة الهوية هذه، نراه مضطرا للبحث عن هوية ما من خلال قبول واعتراف مستمرين به من قبل الآخرين".

اخبرني صديق عاد من الخارج، بعد ان شارك في ورشة حول "الديمقراطية"، كيف كان في الصباح مثقفا، يجالس اساتذة جامعات وقيادات سياسية، وسواء في قاعة الورشة أو في الردهات، كانت كلماته موزونة رصينة، تتخللها الكثير من المفردات والعبارات الفخمة التي ادمن حفظها.

اما في المساء فكان ينغمس في اللهو والشراب، طارحا جانبا ما تفنن خلال النهار في طرحه من "الاضهاد الراسمالي والاستغلال الطبقي... الخ" حتى لو كانت الغانيات في الملهى الليلي فتبات بانسات يدفعهن فقرهن دفعا إلى هذه الهواية.

الثقافة المحلية لا تعترف بالآخر، بل تسعى لتطويعه

ولكنه عندما عاد إلى منزله، رجع يقطب حاجبيه، و"يطلب" من امه ان تعد له الغداء وقبله فنجان قهوة "يعدل به مزاجه".

ان هذا التشتت بين (الثقاف والملاحن والرجل الشرقي ... -ولن نغلق العبارة بقوس هنا، فالعوالم تزداد وتتعدد كلما ازددنا خبرة وانكشافا على عوالم جديدة- تخفي وراءها غيايا في الهوية الثابتة. فورا هذا التبديل البراني، ازمة حقيقية في الهوية، تطغى فيها القشور على الجوهر، هذا الجوهر الذي يضطر باستمرار إلى التكيف مع بُعد يفرضه الخارج المحلي والاجنبي. وفي هذه الوضع تغدو الانا انسانا اخر كما يقول جان-بول سارتر، وفي ظل ثقافة لا تعترف بالآخر اصلا، بل تسعى بكل جهدها لتطويعه وتدجينه، تندثر معالم الأنا حتى النهاية.

والمعضلة انه في ظل هشاشة قيم ومنجزات الحضارة في واقعا، يبدو التخبط من نصيب العلماني، في حين يظهر الآخر المتدين المحافظ صلباً ثابتاً، وبالرجوع إلى اريك فروم فـ: "ان التماهي مع الطبيعة، مع العشيرة، مع الدين يعطي الفرد شعورا بالامان، فهو ينتمي إلى كل منظم، ويشعر بجذوره فيه، ويعرف ان له فيه مكانا اكيدا، قد يشعر بالجوع أو الحرمان، لكن لن يبئلى بأسوأ الأوجاع وهي العزلة الكلية والشك". ونتيجة التشتت قد تكون كارثية بكل احتمالاتها، فإما الارتداد رغبة بانتظار جنة في الآخرة حالت الدنيا دون تحقيقها،

الثقاف والتنمية: الهروب إلى الخلف!

مهنا عبد الحميد

النقص في اكتساب المعرفة، كان أحد البنود الجوهرية المعوقة للتنمية الإنسانية في البلدان العربية، حسب تقرير التنمية العربية لعام 2002 المعتمد من الأمم المتحدة. انطلق تشخيص هذه المسألة من فرضية تقول: أن شح المعرفة وركود تطورها يحكمان على البلدان المعنية بضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية. في مواجهة هذا المعوق،

كيف يمكن فهم الواقع وكيف نفكر؟ المعرفة هي السلاح الفعال في هذا الزمن، كونها تتضمن المعلومات والأفكار والثقافة والتوجهات الاستراتيجية والبحوث العلمية والإبداع الفني والأدبي والنشاط الإنتاجي.. وهي في المحصلة الأخيرة سبيل بلوغ الغايات الإنسانية الأعلى كالحرية والعدالة.

إذا كان معيار التقدم في البلدان المتخلفة هو إطلاق التنمية الإنسانية، فإن بداية التغيير تجري في حقل العقل أولا، كما حدث في عصر الأنوار الذي مهد للثورة البرجوازية في أوروبا. والتغيير يطرح دور المثقف، باعتباره العامل الذي يستطيع التدخل إيجابا أو سلبا مع العوامل الأخرى. يستطيع على سبيل الحصر، التدخل لدى الدور المناط بالدولة (السلطة)، ولدى الدور المناط بالبنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وفي بناء رأس المال المعرفي.

وبناء على أهمية الدور هل نريد مثقفا عضويا يكون (مصلحا وداعية) بمفهوم غرامشي أم نريد مثقفا (استقصائيا بحثيا) يستشرف المستقبل كما يراه ميشيل فوكو، وفي كلا الحالتين فهذا النوع من المثقف يراقب

ويحلل المتغيرات ويتصدى للأسئلة الاجتماعية المعقدة ويعبر عن موقف نقدي منها. إن هذا الدور لا يعني إقحام المثقف في قضايا فوق طاقته أو خارج نطاق مهماته، ولا يعني دفعه لمعادنة الشروط الموضوعية واجترار العجرات. مهام كثيرة اضطلع بها مثقفون بمبادرة منهم، كمهمة تشخيص الأزمة وتحليل عناصرها واستشراف مسارها المستقبلي، وبمعنى آخر عبروا فكريا ومعرفيا عن التحولات الموضوعية وأنشأوا المفاهيم التي نقلت المجتمع من القديم إلى الحديث. بعضهم فهم الواقع وساهم في تغييره إلى الأمام والبعض الآخر قدم رؤية لتثبيت الواقع والنكوص به إلى الوراء، وآخرون لادوا من الرياح العاكسة لمشروع التغيير. هكذا تتباين الاستجابة من مثقف لآخر ومن مؤسسة ثقافية لآخرى، وما يهم هو المثقف المتنور الناقد رافع لواء الحضارة، المثقف المنغمس بالواقع وغير المنعزل عن حركة المجتمع، غير المنفصل عن المكان والزمان.

قد تبقى الأمور عائمة إذا بقي النقاش يحوم حول مفاهيم وعموميات، وفي هذه الحالة لن يحدث فرز بين المثقفين الإيجابيين والسلبيين. لقد رصد تقرير التنمية العربية "قلة استعداد الفكريين والمثقفين للخوض في أمور جوهرية تتعلق بالواقع، ورصد ترددهم حيال إخضاع المجتمع والماضي لنظرة متأنية ومدققة". وكان إدوارد سعيد قد حذر من محاولة المثقف تجنب المخاطر والابتعاد عن موقف صعب ومبدئي يدرك المثقف انه صحيح لكنه يقرر ألا يتخذه. فما هي الأمور الجوهرية التي لا يخوض فيها المثقف والمفكر الفلسطيني ويتعد عنها؟

انفراط العقد الاجتماعي الوطني، أو (الاستراتيجية الوطنية التي توحد الشعب في مختلف أماكن

ترك المثقفون الانتفاضة تحت رحمة المزاج والخطاب الشعبي

تواجهه على أهداف مشتركة). لقد ابدى المثقفون ترددا حيال هذه القضية الجوهرية التي ساهم انفراطها في تآكل وتفكك البيت الداخلي الفلسطيني بمختلف مكوناته في الداخل والخارج، وبقيت القضية الوطنية تحت رحمة التدخلات والضغوط الخارجية.

● لم يبد المثقفون استعدادا للخوض في عملية فك الارتباط بين صناعة القرار وصناعة المعرفة، ولم ينقدوا الطريقة التي أنشأ فيها النظام الفلسطيني مؤسسات أول سلطة وطنية بعيدا عن حاجة المجتمع، ولم يسلطوا الضوء على الفساد الإداري والمالي.

● ترك المثقفون الانتفاضة تحت رحمة المزاج والخطاب الشعبي، وعقلية الثأر والانتقام ضد مدنيين عادت بأفدح الأضرار على المجتمع وقضيته الوطنية، وتحت رحمة سيطرة مليشيا عسكرية تأخذ القانون بيدها. لم يرفع المثقفون الصوت عاليا ضد الغامرة والارتجال وتهديد أمن وأمان المواطن.

● إبداء الحيادية تجاه تغفل الفكر التعسبي السلفي الذي يحتكر تفسير النص ويقدم رؤية واحدة تحتكر الحقيقة، ويفرض أشكالا من السلوك التي تحد من الحريات المدنية وتمس التعددية الثقافية والاجتماعية. لقد صمت المثقفون أمام ظاهرة إغلاق دور السينما والمسرح

وسياسة التضييق على الفنون الشعبية والتحذير من استخدام فرق فنية أجنبية وعربية، واستخدام الأزياء الفلاحية ومنع الاختلاط وممارسة الضغوط لفرض الحجاب، وسياسة حرق مقاهي الانترنت

في غزة، ونشر ثقافة الخرافة التي كان آخرها ما روحته صحيفة محلية على صدر صفحاتها "إجراء عملية استئصال الحصى من مرارة سيدة على أيدي ملك أسود" ومحاولة الصحيفة التذليل على ان ما حدث حقيقة!! وكل ذلك من شأنه تقييد عرض المعرفة والابداع وانتاجها بمستوى كالج للتمنية ولتقدم المجتمع.

● لم ينقد المثقفون نمط الانتاج الريعي الذي تشتق القيمة الاقتصادية فيه من الاعتماد على العونات والتحويلات للسلطة والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني ولم يطرحوا فكرة تأسيس نمط انتاج المعرفة ولا مهمة إقامة بنية مجتمعية لاحتضان نشوء راس المال المعرفي، ولا مهمة التصدي للمعوقات المجتمعية التي تقود إلى الإحجام عن انتاج المعرفة. لم يحرك المثقفون ساكنا إزاء خضوع المؤسسات المجتمعية لفئة متسلطة تعلي من شأن الانتماءات والولاءات الضيقة وتعتمد المحسوبية والواسطة وكل ذلك من شأنه أن يقطع الطريق على التنمية.

● أهمية وجود دولة أو سلطة مركزية توحد الشعب وترتقي به عبر منظومة القوانين والتشريعات والمناهج وخطط التنمية الإنسانية وتعزيز المجتمع المدني وقوة حماية تحكرك استخدام العنف في إطار العدل، بدون دولة أو سلطة مركزية لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني، بدون قضاء وجهاز شرطة لا يمكن الحديث عن ديمقراطية. خلافا لهذا الموقف فقد طرح بعض المثقفين حل السلطة كتكتيك ضغط سياسي بمعزل عن الدمار الذي سيلحق بالمجتمع.

صمت المثقفون أمام ظاهرة إغلاق دور السينما والمسرح وسياسة التضييق على الفنون الشعبية

الكهرباء تصعق حياة المواطنين في قطاع غزة والحل خلال عام

شبرين خليفة

الى التبريد بشكل دائم، ويتابع: "اضطرت للاستعانة بمولد كهربائي للتغلب على هذه المشكلة، رغم أنه يكلفه كثيرا من المال".

أزمة مركبة

وعن سبب الأزمة يقول مدير العلاقات العامة والاعلام بشركة توزيع الكهرباء جمال الدردساوي، ان الامر مرده نقص كميات الكهرباء المتوفرة اصلا لدى الشركة، والواردة حاليا من الجانب الاسرائيلي. وتقدر الشركة معدل الاستهلاك المفترض للكهرباء في قطاع غزة ما بين 270-300 ميغا في اليوم، في حين ان كمية الكهرباء المتوفرة حاليا بعد قصف محطة توليد الطاقة هي 180 ميغا وات في اليوم، مصدر 120 ميغا وات منها هو الجانب الاسرائيلي، اضافة الى 60 ميغا وات يتم توليدها في المحطة التي تم اصلاح جزء منها مؤخرا.

ويقول ان الشركة تضطر نتيجة لذلك الى توزيع العبء، بقطع التيار الكهربائي عن المناطق المختلفة بالتوالي، لمدة تصل الى اربع ساعات يوميا، ولكنه يؤكد اعلام الشركة للمواطنين بالفترة التي يتم فيها هذا الامر لاتخاذ الاجراءات اللازمة.

وفي نفس الوقت، يشتكي الدردساوي من تعدي بعض المواطنين على خطوط نقل الكهرباء، خاصة في ظل الفوضى الامنية التي يعيشها قطاع غزة، ويقول: "اضافة الى سرقات الكهرباء، والعبث بالاسلاك والاعمدة الخاصة بها، يطلق البعض النار عليها مسببا المزيد من العطب".

ويقول ان هذه التعديتات خلقت وضعاً كارثياً وصل حد ازهاق الارواح، ويتابع ان عددا من موظفي الشركة ماتوا او اصابوا بجروح خطيرة، نتيجة الصعق بالكهرباء، اثناء قيامهم باصلاح العطب الناجم عن هذا التخريب المتعمد.

ويناشد الدردساوي المواطنين عدم اقحام خطوط الكهرباء في الصراعات التي قد تحدث بينهم، كما يدعوهم الى الالتزام بتسديد ما عليهم من مبالغ متراكمة مضيافاً: "من المفترض ان نجمع ما لا يقل عن 60 مليون شيكل شهريا من المشتركين، إلا ان ما نحصله لا يتجاوز 5 مليون شيكل في افضل الاحوال، الامر الذي يزيد الضغوط على الشركة ويحد من امكانية تطوير خدماتها للمواطنين"، ويضيف: "صحيح ان للعديد منهم، خاصة العاطلين عن العمل والموظفين الذين لم يتلقوا رواتبهم، اعدار في عدم الدفع، لكن على من يستطيع التسديد ان يلتزم بذلك".

الحل خلال عام

من جانبه وعد مدير عام سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عبد الكريم عابدين، بتحسين خدمة الكهرباء خلال العام الحالي. وقال انه يجري العمل حاليا على انضمام مناطق السلطة الفلسطينية لا سيما قطاع غزة إلى منظومة دول الربط الكهربائي السباعي وهي "مصر-الاردن-ليبيا- لبنان -سوريا-تركيا".

وبحسب عابدين فإن السلطة الفلسطينية ستحصل في حال انضمامها الى المنظومة على 150 ميغا وات من الكهرباء يوميا عن طريق مصر لمدة ثلاث سنوات، على ان يتم زيادة هذه الكمية مستقبلا لتصل الى 600 ميغا وات في اليوم، الامر الذي يعني توفر احتياطي استراتيجي للطاقة لدى السلطة الفلسطينية.

وبانتظار انتهاء هذا المشروع، يبقى اهالي قطاع غزة تحت رحمة انتظام التيار الكهربائي أو انقطاعه، ولسان حالهم يقول: "اما ان لهذا الوضع ان يتغير".

القطاع الخاص المحلي و "المسؤولية الاجتماعية": الدور المطلوب!

فراس طينية

المجتمعية التي تقدمها، مؤكداً أن إنشاء دائرة لذلك يؤكد اهتمام المجموعة بالأمر.

لكن د. عبد الكريم ينفي وجود أي دور للقطاع الخاص في المشاريع الإنتاجية، معتبراً أن الدعم منصب على مشاريع إغاثية لا تنموية، حيث تقدم الشركات إعانات على شكل سلع لمرة واحدة، ويشدد عبد الكريم على أن مؤسسات القطاع الخاص أعلنت العام 2006 عن تقديمها مائة مليون دولار لتشكيل صندوق التكافل الاجتماعي، لكنها كانت مبادرات إعلامية استعراضية، بهدف تجميل صورتها، ولم تترجم الى مشاريع على أرض الواقع.

ويعتبر أن "المسؤولية الاجتماعية" تعني في بعض أجزائها مراعاة حقوق العمال والموظفين العاملين في القطاع الخاص، وهو الامر الذي لا يتم مراعاته من قبل الشركات المحلية الخاصة، ويدعو إلى بذل جهود اكبر لنشر ثقافة "المسؤولية الاجتماعية"، من خلال إبراز الواجب الأخلاقي الذي يحتم على القطاع الخاص أن يقوم به في هذا المضمار.

المواطنون يتذمرون

المواطنون الذين تقدم الخدمات لهم، يبدون عدم رضاهم عن البرامج، التي يقدمها القطاع الخاص، معتبرين أنها غير كافية.

ويرى المواطن محمد التايه أن شركات القطاع الخاص تهتم بنشر أخبار تبرعاتها في الصحف مع نشر صور لذلك أكثر مما تهتم بتقديم الخدمة ذاتها، ويشير إلى أن ما يقدمه القطاع الخاص تجاه مجتمعه لا يتعدى 1% من مجمل ما تدفعه هذه الشركات من إعلانات في الصحف والتلفزيونات.

ويعتبر التايه أن ما تحصل عليه هذه الشركات من أرباح نتيجة عملها في ظروف الاحتكار يقدر بمئات الملايين من الدولارات، الأمر الذي يوجب عليها أن تبرع بجزء يسير من هذه الأرباح لخدمة مجتمعه.

بدورها، دعت المواطنة هديل محمد شركات القطاع الخاص إلى تخصيص نسبة مئوية من أرباحها سنوياً لدعم مشاريع «المسؤولية الاجتماعية».

أن القطاع الخاص المحلي نقل مفهوم "المسؤولية الاجتماعية" العالمي، لإدراكه بوجود تدمير كبير من المواطنين من دوره، خاصة وأن شركاته احتكرت السوق مستغلة غياب إطار قانوني ينظم عملها، وفي ظل وجود إعفاءات ضريبية. ويبين أن القطاع الخاص نشط كثيراً على الصعيد الإعلامي، وبدأ بإنشاء صناديق إغاثية، وتبرعات وإعانات للبلديات والمؤسسات الصغيرة.

لكنه يشدد على أن الدور المنوط بهذا القطاع يجب أن يكون أكبر بكثير، لا سيما من حيث حجم المساعدات، ووصولها إلى قطاعات شعبية أوسع. كما ينوه الى اقتصار تقديم الخدمات في هذا السياق على قلة من الشركات، لا سيما الكبرى منها، الامر الذي يرجعه الى غياب "ثقافة المسؤولية الاجتماعية" لدى القطاع الخاص المحلي، حيث ان غالبية المستثمرين فيه يجهلون تماما هذا المفهوم.

جدل حول طبيعة الخدمات

ويدور نقاش حاد حول طبيعة الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص، ففي حين يؤكد المسؤولون في الشركات الخاصة الدور الهام الذي تلعبه مساهماتهم في التنمية المجتمعية، يشكك البعض في جدوى ما يقومون به.

فمن جهته، يبدي الهندي رضاه عن حجم المشاريع التي تقدمها شركة "المشروبات الوطنية"، واصفا اياها بالحيوية والهامة للمجتمع، ويرى أن حجم استثمارات المجموعة الكبير دفعها إلى وضع استراتيجية واضحة لتقديم خدمات إنسانية واجتماعية وثقافية وصحية للمجتمع الفلسطيني، ويضيف: "من واجبها استخدام جزء من أرباحها لدعم نشاطات تساهم في تطوير عجلة النمو الاجتماعي والثقافي والصحي والرياضي الفلسطيني، ويبين أن حجم موازنة "المسؤولية الاجتماعية" بلغت في العام 2006 ثلاثة ملايين دولار، داعياً الشركات الخاصة للتعاون مع لإنشاء مشروع ضخم كبناء مستشفى للسرطان مثلاً.

في السياق ذاته، يؤكد عواد اقتناع "مجموعة الاتصالات" بحجم البرامج

عادت أزمة انقطاع التيار الكهربائي لتنغص حياة المواطنين في قطاع غزة من جديد، فبعد أن تم تركيب محولات كهرباء خلفاً لتلك التي دمرتها مروحيات الاحتلال أواخر حزيران الماضي، استبشر المواطنون خيراً وظنوا أن ذلك عهد ولى، ولكن الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي بدد أحلامهم وأعادهم إلى "عصر الظلمات" من جديد.

معاونة الناس

في حي الشيخ رضوان احد اكثر احياء مدينة غزة اكتظاظا بالسكان، استطلعت "البيدر" آراء بعض المواطنين، ورصدت معاناتهم نتيجة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي.

المواطن جمال الصعيدي (40 عاماً) يقول: "كنت اعتقد اننا تجاوزنا أزمة انقطاع الكهرباء، لكن للأسف عادت المشكلة بشكل اسوأ من السابق، على الأقل كنا نعرف متى تنقطع الكهرباء ونرتب امورنا وفقاً لها، لكن الان تنقطع الكهرباء فجأة ثم تعود فجأة، لا ادري الى متى هذا الحال".

أما المواطنة ام خليل (45 عاماً) وهي من الحي نفسه فتري: "ان الاسوأ من الانقطاع هو عودة الكهرباء بشكل متقطع، مما يؤدي الى تلف الاجهزة الكهربائية".

وتضيف بحسرة: "بالكاد نستطيع توفير الطعام، حتى ننفق اموالنا على تصليح الاجهزة الكهربائية".

محمد النباهين (30 عاماً)، صاحب محل تجاري، يشتكي من انقطاع الكهرباء الذي اصاب بالتلف عدة مرات ما يملكه من مثلجات وبضائع تحتاج

رغم النشاط الاخير لبعض شركات القطاع الخاص المحلية، وبالتحديد الشركات الكبرى، في اعمال تدرجها تحت ما يسمى "بالمسؤولية الاجتماعية"، إلا ان العديد من المراقبين يرون أن هذه الجهود غير كافية، وأن لا تأثير حقيقي لها على أرض الواقع.

وفيما يصف القائمون على القطاع الخاص مساهماتهم المجتمعية بالجدية والمفيدة، يرى المنتقدون انها لا تهدف الى الرقي في الحالة الفلسطينية، بقدر تجميل صورة الشركات الكبرى في اعين الجمهور.

و"المسؤولية الاجتماعية" هو مفهوم رأسمالي، ظهر في ثمانينيات القرن الماضي، مع توجه الاقتصاد العالمي نحو التخصصية، بغرض تهذيب سلوك القطاع الخاص النازع للربح دوماً.

وبحسب الخبراء، تهدف البرامج التي يطلقها القطاع الخاص ضمن هذا السياق، الى إعادة بناء الثقة لدى العامة به، وفي نفس الوقت الحفاظ على الأرباح والتنافس الاقتصادي.

مساهمات مجتمعية ولكن

مسؤول "صندوق المسؤولية المجتمعية" في "مجموعة الاتصالات الفلسطينية" رائد عواد، يبين أن المجموعة أنشئت في العام 2005 هذا الصندوق بهدف التواصل مع المجتمع، وتنفيذ اعمال ذات طابع إنساني لخدمته. ويقول: "رغم ان هذه الاعمال لا تحقق أي مردود مادي لنا، ولكنها تكرر حقيقة انتمائنا للمجتمع من ناحية، وتعزز ثقة المساهمين بالشركة وبدورها الإنساني في المجتمع من ناحية ثانية".

بدوره، يقول المدير العام لشركة المشروبات الوطنية (كوكا كولا/مراوي) عماد الهندي، ان الشركة تعتمد منذ نشأتها مبدأ "المسؤولية الاجتماعية"، حيث وضعت خطاً عديدة لدعم قطاعات الطفولة والشباب والتعليم والصحة والرياضة.

في المقابل، يرى استاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت د. نصر عبد الكريم

د. كمال الشرافي يشدد على ضرورة مواصلة الإصلاح كمقدمة لبناء مجتمع ديمقراطي

حاوره: غسان أبو حطب

وهذا يتطلب أيضا إصلاحا أفقيا و رأسيا في مناحي عدة، على سبيل المثال إصلاح الأجهزة الأمنية ووقف عسكرة المجتمع الفلسطيني التي تعيق تفعيل الطاقات الكامنة في مجتمعنا، والتي تعيق أيضا حالة الفساد التي تتفشى في مجتمعنا، إذ أن غياب القانون ومعايير النزاهة والشفافية عوامل مدمرة لأي مجتمع صحي فكيف بمجتمعنا الذي عانى ولا يزال يعاني.

ولكي تكتمل عناصر الإصلاح فمن الأهمية بمكان إصلاح الجهاز القضائي، وتفعيل المؤسسة التشريعية وأدوات الرقابة المجتمعية بما فيها الإعلام.

لذا ولعلاج هذه الانحرافات لا بد من الإسراع في تفعيل اتفاق مكة والبناء عليه والالتزام به، وخاصة في تحريم الدم الفلسطيني واعتماد لغة الحوار، بمعنى نحن بحاجة لعملية تحول، وهذه تحتاج لثقافة يساهم فيها جميع الأحزاب والقوى المجتمعية والسلطة لترجم إلى قناعة بأن الوطن يتسع لنا جميعا وهو ملكنا جميعا.

ما هي الخطوات المطلوبة المباشرة في تنفيذها؟

وفرت وثيقة الوفاق الوطني أرضية صالحة ومخرجا من الأزمة السياسية التي عصفت بالساحة الفلسطينية، كما سهلت الوصول إلى اتفاق مكة والذي شكل خسيبة الخلاص من أجل وقف نزيف الدم الفلسطيني بشكل غير متوقع. وللحفاظ على هذا الإنجاز نرى أنه من الضروري الالتزام وتنفيذ بنود هذا الاتفاق، عبر الإسراع في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية باعتبارها وسيلة وليست هدفا، عبر قناعة ووعي باحترام التعددية السياسية، ومغادرة مربع البدائل والإقصاء والتبني بالشراكة السياسية والمجتمعية، وترجمتها عمليا على أرض الواقع وتثبيت العناصر الإيجابية في الاتفاق.

نرى من الضروري دمج القوة التنفيذية في الأجهزة وإعادة ترتيب و هيكله هذه الأجهزة، بحيث تقادر ولمرة واحدة مربع التسييس لتخدم الوطن والموطن دون وصاية أو ولاية من هذا الفصل أو ذلك .

علينا الشروع فورا في تنفيذ برنامج الإصلاح الإداري والمالي، ومحاربة الفساد ومعالجة مشكلات الفقر والبطالة والعمل الجماعي برؤية فلسطينية واحدة لفك الحصار السياسي والاقتصادي والمالي بالاستعانة بعمقنا العربي والإسلامي والأصدقاء في العالم .

نحتاج أيضا إلى إعادة بناء الاتحادات والنقابات والجمعيات، لبناء مجتمع مدني ديمقراطي فلسطيني، ولكي نتفرغ لجملة من التحديات التي تواجه جبهتنا الداخلية والخارجية وذلك بعقل جماعي وإرادة مشتركة .



د. كمال الشرافي يتحدث إلى غسان أبو حطب

ولكي تستجيب هذه المؤسسات لاحتياجات المواطن، أرى أنه من الضروري توفير المناخ المناسب لعملها وهذا يتطلب توفير الأمن والأمان للعاملين فيها والمتربدين عليها، وأن تحترم سيادة القانون واستقلالية القضاء. ومن التجربة نقول لا بد من عدم تسييس المؤسسة، حتى تكون مؤسسة تخدم المواطنين دون تمييز، وهذا يتطلب توافقا وطنيا بعدم التزاحم للسيطرة على المؤسسات. من جانب آخر نحن بحاجة إلى قرار الموازنة والعمل ضمن خطة تطويرية استنادا إلى مرجعيات قانونية و لوائح تنفيذية مقرر. لا بد من التركيز على أن موضوع الإصلاح ليس جديدا، فقد شكلت في السابق لجنة للإصلاح، ولكن حجم العراقيل التي واجهتها أعاقت تحقيق أهدافها . ومع إدراكنا أن الإصلاح عملية تراكمية، وتلمس كل مناحي الحياة، لذلك فإننا نرى ضرورة مواصلة عملية الإصلاح المالي والإداري كمقدمة لبناء مجتمع مدني ديمقراطي.

حقوق المعوقين في المجتمع الفلسطيني. بهاء الدين السعدي...

(وأخرون). رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2006

يعتبر مستوى العناية والرعاية بالمعوق معياراً أساسياً لقياس حضارة الأمم ومدى تطورها، وتشكل رعاية المعوقين إحدى أولويات الدول والمنظمات المعاصرة، والتي تنبثق من مشروعية حق المعوقين في فرص متكافئة مع غيرهم في كافة مجالات الحياة، وفي العيش بكرامة وحرية.

وتؤكد جميع القرارات والمواثيق الصادرة عن المؤسسات والمنظمات المذكورة على ضرورة تمتع المعوق بالحقوق في الحصول على الرعاية الطبية اللازمة، والتعليم المناسب، وتوفير الخدمات والتسهيلات التي تساعده في تسيير شؤونه الخاصة، والحصول على المساعدات المالية من الدولة لتلقي التعليم.

غالبا ما يتطلب إعمال مثل تلك القوانين أو الاتفاقيات الدولية توفر بندين هامين، يتمثل الأول في تخصيص موازنات محددة للهنوض بحقوق المعوقين في المجتمع، إذ أن معظم حقوق المعوقين تتطلب تكاليف مالية تستلزم من الحكومة تحديدها وتضمينها ضمن خططها الاستراتيجية وموازناتها السنوية، أما الثاني فيرتبط مباشرة بندي توفر ثقافة الإعاقة في المجتمع ولدى جميع أفرادها على اختلاف درجاتهم وأعمالهم ومناصبهم أفراداً ومسؤولين.

يهدف هذا التقرير إلى دراسة واقع حقوق المعوقين في المجتمع الفلسطيني، وإيضاح أوجه الخلل أو القصور المؤدي إلى عدم تطبيق أي من تلك الحقوق بأعلى مستوى يمكن بلوغه على أرض الواقع سواء على المستوى التشريعي أو على مستوى إعمال تلك التشريعات، وإبراز مدى التهميش الذي يعاني منه المعوقون الفلسطينيون في شتى مجالات الحياة ومن مختلف الجهات بإدراك أو دون إدراك.

يركز التقرير على رصد وتشخيص حالة حقوق المعوق الفلسطيني، وبالتالي تحديد أوجه القصور والنقص التي بحاجة لأي معالجة، وبهذا خصص الفصل الأول من التقرير لدراسة مفهوم وأنواع الإعاقة والتنظيم المحلي والدولي لحقوق المعوقين، وهو يهدف إلى قراءة التعريفات المختلفة لمفهوم الإعاقة محليا ودوليا، وتصنيفاتها المعتمدة.

بينما تناول المحور الثاني من هذا التقرير عددا من هذه الحقوق الأساسية المتعلقة بالمعوقين في إطارها النظري والعملية، بهدف قراءة كل منها من حيث أوجه النقص في التنظيم القانوني التطبيقي العملي، وأثر ذلك على حقوق المعوقين في فلسطين. ويهدف هذا الفصل بالأساس إلى تشخيص واقع حال المعوقين في فلسطين والإجراءات الواجب إتباعها لإعمال حقوق هذه الفئة من المجتمع، والتي باتت تشكل فئة ليست بالقليلة، نتيجة الإعاقات المختلفة التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي.

التطور المدني للفلسطينيين في إسرائيل: الكتاب السنوي الثالث. أسعد غانم،

تحرير. [د.م]: ابن خلدون - الجمعية العربية للبحث والتطوير، 2006

يتناول الكتاب السنوي الثالث قضايا عديدة، يعتقد أنها ساهمت وتساهم في تطور المجتمع الفلسطيني وتؤثر عليه، وكما في كل عام فقد تم القيام برصد التطورات التي كانت في العام 2005 في المجتمع الفلسطيني، على مستوى قضاياها الداخلية، وعلى مستوى العلاقة مع السلطة، و يبين الرصد استمرار السياسة الحكومية الإقصائية

و التمييزية ضد الفلسطينيين في إسرائيل، لا بل أنها تعمقت في هذا العام، و في البعد السياسي، تم القيام بتحليل نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة وفحص مدلولاتها السياسية والإستراتيجية على السلوك و التفكير السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، وفي الجانب الاجتماعي تم القيام بتفكيك المبنى الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني وتحليل مركباته وأثرها على التفكير الاجتماعي والسياسي للفلسطينيين في إسرائيل مؤكدا أهمية التحليل الاجتماعي في السياق السياسي، كما وتم التعرض لإحدى القضايا الاجتماعية ذات البعد السياسي، وهي مكانة و دور المرأة الفلسطينية في السياسة المحلية مبينة التداخل الكبير الاجتماعي والسياسي في فهم مكانة المرأة.

لم يغفل الكتاب السنوي قضية الحكم المحلي العربي، ولكنه يناقشه هذه المرة من زاوية مختلفة وجديدة، وهي دور المشاركة الجماهيرية في تفعيل الحكم المحلي، وتطوير أجنحة يومية لعمل السلطات المحلية العربية .

يأتي الكتاب السنوي الثالث للتطور المدني للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل، في ظل إحياء الذكرى ال 600 لوفاة العلامة المسلم العربي عبد الرحمن ابن خلدون، وقد رأينا أن نخصص مدخل هذا الكتاب للتعرج بشكل متواضع على فكره وإسهامه في الثقافة العربية والإسلامية، وأهمية دراسة التراث الإسلامي العربي عموما، و تراث و فكر ابن خلدون خصوصا.

المحتويات :

1. الفلسطينيون في إسرائيل
2. التطورات الاجتماعية بين العرب الفلسطينيين في إسرائيل.
3. نتائج انتخابات الكنيست السابعة عشر لدى الفلسطينيين في إسرائيل
4. المشاركة الجماهيرية و تأثيرها على بناء أجنحة يومية في السلطات المحلية العربية.
5. المرأة الفلسطينية داخل إسرائيل و مكانتها السياسية في الحكم المحلي.

صبر حريث

إعداد: راقية أبو غوش

قطاع الصناعات الغذائية غير المنظم في الأراضي الفلسطينية: الواقع والآفاق. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2006

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الصناعات الغذائية الفلسطينية في القطاع غير المنظم، والبحث عن مواطن القوة والضعف التي تميزها، و استشراف إمكانات ومجالات تحسين الظروف والمعطيات الكفيلة بتطويرها من مختلف الجوانب الفنية والتسويقية. وركزت الدراسة على ضرورة الموازنة بين أهمية تحقيق النمو والتوسع في هذا القطاع من جهة، والارتقاء بالجودة والالتزام بالشروط الصحية التي تضمن سلامة وصحة المستهلك من جهة أخرى. وتتبع أهمية هذا القطاع من كونه يشغل الآلاف من العائلات والعاملين، ويشكل مصدرا هاما للدخل لألوف الأسر، و يسهم بشكل ملموس في تحسين حالة الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتزداد أهمية قطاع الصناعات الغذائية غير المنظم، في ظل ظروف الحصار والإغلاق التي تعانيها الأراضي الفلسطينية المحتلة، بسبب دوره الهام في تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للمواطنين، واستيعابه لأعداد من الأيدي العاملة التي فقدت مصادر دخلها .

وكغيره من الصناعات غير المنظمة، يعاني قطاع التصنيع الغذائي غير المنظم من التهميش، والإهمال المترافق بالفكرة الخاطئة الموجودة لدى الكثيرين ومنهم من ذوي العلاقة و القرار في القطاع العام عن هذا القطاع كظاهرة طفيلية أو سرطان اقتصادي يجب القضاء عليه واستئصاله مبررين ذلك بعلاقة منجته المباشرة بصحة المستهلك وسلامته. لذلك كان لا بد لهذه الدراسة أن تتبين مدى خطورة هذا المفهوم وخطئه من خلال توضيح الحجم والتأثير والتفاعلات الاقتصادية لهذا القطاع، ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي الفلسطيني، وارتباطه بالعادات الغذائية التقليدية و التوارث للشعب الفلسطيني.

ومن أهم اشكال المنهجية المتبعة في الدراسة:

1. مراجعة الأدبيات السابقة في هذا المجال، وذلك بالرغم من قلة الدراسات المتخصصة في هذا المجال.
2. الاستناد إلى أدبيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) وتوصياتها.
3. تحليل البيانات الأولية التي جمعت لصالح الدراسة.

نمى البساطة .. هور يابو الهوارنة... نسيونا جوا الوزارة

وداد البرغوثي



أن يكون شخص ما نسيا منسيا فذلك ما لا تتمناه حتى له حتى لو كان عدوك، فما بالك إذا كان هذا النسي المنسي بيتا أو مبنى، أو قرية بأكملها أو حارة بكل ما فيها، أو منطقة كاملة في وطنك وليس في مكان آخر، وكيف اذا كان ما يحدث لبني جلدتك وليس لقوم غرباء؟ هذا بلا شك يورث شعورا بالقهر والمرارة لدى الجميع خاصة أصحاب القضية.

هذه المناطق تبقى منسية في لحظات الخير، لا أحد يراها ولا يتذكرها، لكن الشر لا ينساها، فلا يطالها التعمير ولا مشاريع التطوير، ولا تمر بها نسانم التغيير. يبقى كل شيء على سونه بل ويزيد، لأن هذه المناطق ليس لها من يدافع عنها ولا من يتحمل مسؤولياتها. كثيرا ما زرت شارعا منسيا بين مدينتين، لا تعترف به بلدية هذه المدينة ولا تلك، وبالتالي يتحول إلى مكب لنفايات يليقها أناس من المدينتين، ولا تجمع قماماته أي من البلديتين، كما كان حال شارع المصايف الضائع بين بلديتي رام الله والبيرة ذات سنة. لا أدري إذا ما تبنته واحدة من البلديتين أم أنه ما زال منبوذا مهجورا وكأنه لقيط لا يعرف له أبا أو أما.

الحالة ذاتها رأيتها في "حارة السلمية" التي كتبت عنها حينها "حارة السلمية المنسية نسيها الكل وتذكرها المستوطنون". هذه الحارة التي تقع مقابل مستوطنة "بيت ايل" بين مخيم الجلزون ومدينة البيرة، لا تعترف بها مدينة البيرة فتفديها من خدماتها، ولا تعترف بها وكالة الغوث فتفديها بشيء مما تقدمه لمخيم الجلزون. "بيت ايل" هي الجهة الوحيدة التي تعترف بها أنها "ملك لها" وضمن صلاحيتها، فتقدم لها الوجبة تلو الوجبة من الرصاص والتهديدات. تفيض مجاريها ولا أحد يدرى بها، يلاحق سكانها رصاص الجنود والمستوطنين ولا من سائل عنهم، لا خدمات هناك ولا ما يجزنون، لا جنون وما هم بلا جنين، مواطنون وما هم بمواطنين، كأنهم جردوا من حقوق المواطنة وحقوق الحياة، يلتفون حول كل غريب على أنه صحفي أو حقوقي بوسعه أن ينقل همهم لمن يستطيع أن يفرجه عنهم، لكن خيبة أملهم تكبر وتكبر مع كل عام يمر.

لمثل هذه المناطق قادتني قدامي وظروف عملي كثيرا. فمتها ما زرت في شمال الضفة ومنها ما هو في جنوبها، بيوت وخراب، حارات وشوارع، ولو كان ممكنا الوصول إلى قطاع غزة لرأيت مثل ذلك الكثير الكثير.

وطننا الصغير يفص بمثل هذه الحالات، بعضها صار مكبا لنفايات المستوطنين، وبعضها للنفايات النووية فتنتشر الأوبئة من كل نوع، وتزورها الحشرات السامة والهوام من كل حذب وصوب، في الليل والنهار، ولا سائل ولا مسؤول.

عن مثل هؤلاء النسيين عام 1996 كتبت أغنية ساخرة تقول:

هور يابو الهوارنة
تذكرنا وقت التصويت

لم يتغير شيء سوى أن الوضع يزداد سوءا والسخرية تزداد مرارة
.. وهور يابو الهوارنة!

من قذارة الموت ولماذا لا يزرعون حياة مليئة بالألوان التي رضعناها وتربينا أنها هي ألوان الوطن، هذا الوطن الأخضر كما كانت تقول لي جدي دائما، أشرك سيدي لأنك رفعت صوتك عاليا واعترفت أننا جميعا نحتاج إلى علاج نفسي من هول ما نرى ونحمل من آثام الصمت المخجل والعاجز، لأنك رفعت صوتك عاليا وقلت للقضاء الغزي الذي يصدر الأحكام مسبقا شكرا لك، ولأنك لم تخجل من الاعتراف أن حسان يوجد في بيوت كثيرة في غزة، شكرا لأنك صرخت عاليا أريد إنسانيتي وسط هذه الحالة من اللا تحديد لأي مفهوم أو قيمة أو مبدأ.

شكرا لأنك جعلتنا نعرف بأسلا يختلف عن الصفة الرسمية التي نقابلك بها والتي تتلخص بالموافقة على تمويل هذا المشروع أو ذلك.

كنت أعلم تماما أن نظرتك يوم الاعتصام لأطفال بهاء بعلوشة التي تشبه تماما نظرة جمال وعلاء وأبو سلمى عندما مروا عليها وهي تفكر بالارتباط بحسان، هي تماما تلك النظرة الصماء التي لا تستطيع قول شيء لواقع أقسى كثيرا من حبكة أي رواية.

كنت أقول لنفسي أن تلك النظرات الشاحبة تدل عن روح مختلفة لإنسان تأتي كينونته من إنسانيته لا من صفته الرسمية كالأخرين واليوم بعد الرواية أيقنت تماما أننا لو استطعنا أن نخرج هذا البياض منا جميعا لنحاول أن نعيد لإنسانيتنا الهزيلة قواها سوف نستطيع تماما أن نرجع غزتنا تماما كما كبرنا حاملين بها.

شكرا جزيلاً لأنك جعلت غزة الحزينة بين أيدينا عل أطفالنا من بعدنا لا يكررون هذه المأساة

هذا الكون ضمن هذه المساحات الصغيرة من المسافة والمكان، سلمى التي رسمت بالونات حيواتها المختلفة في فقاعة واحدة، في سَكينة واحدة، لم أقرأ يوماً واقعا أعيشه من خلال الروايات الكثيرة التي أقرأها فغالباً ما نقرأ عن من مضوا وعن الآخرين في الجهات الغائبة بالنسبة لنا من العالم، ولكنني اليوم أقرأ واقعي أقراني أقرأ رغباتي وماسي في أماكن أعرفها جيداً وأشخاص أسهم جيداً، فصفية الجزائرية ويونس هم فعلاً أصدقاء لي وعلاء وعادل وجمال أجد شيئاً في كل واحد منهم في شخص حبيبي الذي أفقدتنا غزة بقسوتها علينا طعم الحب ومعناه حتى كدنا أن ننسى ماهية هذا الحب، فلا يكفيننا برودة هذا الزمن المتمثلة باللوحة الالكترونية لتأتي مساءات غزة قاتمة تعوي بصراخ الرصاص الغادر من هذا الصوب وذاك.

أشرك سيدي لأنك تكلمت عني وعنك وعن أمي وصديقي وحبيبي وصديقتي كتبت حروفاً شخصتنا جميعاً وجعلتنا عراة أمام أنفسنا وأمام واقعنا، الأنثى التي مثلت أنين غزة تماماً كالأنين التي كانت تصدره سلمى رغماً عنها لترضي رجولة زوجها، صرخات غزة جاءت لترضي رغبات وشهوات سياسيتها الحمقى، كل باسمه ولقبه.

وفلسطين الضائعة اليوم والتي نُضَيِّع نضالنا من أجلها والتي تلفظ صبرها خارجاً هي تماما مثل أم سلمى التي أفقدها علقم الزمن وإهمال أبنائها لها (قست عليها الحياة فتاهت، ونسيناها نحن فضاغت) فلا أعلم متى تأتي تلك الصحوحة التي تعيدنا إلى إنسانيتنا قبل أن نعود إلى نضالاتنا!!

لماذا لا يتطوع الشباب ليدهنوا هذه المدينة بالبياض ولينظفوا شوارعها

ومضت الحياة

كرمل العباسي

بقايا امرأة

إلى المؤلف السيد / باسل ناصر

عندما كنت أتجول في مكتبة الهاني حائرة باختيار كتاب لأهديه إلى صديقي، نصحتني الشاب الوسيم في المكتبة باختيار "بقايا امرأة" وقال أنها ستجيبني كثيراً أخذت منها نسختين ولم أكن قد أدركت اهتمامها لاسم الكاتب لأنني علمت أنه ينشر لأول مرة وبالتالي أدركت أنني لا أعرفه، أخذت الرواية ذات الاسم اللافت، وبعد قراءة التقديم اكتشفت أنني أعرفك تماماً أعرف هذا الاسم ولكنني لم أتوقع أنني قد أقرأه يوماً يوقع كتاباً أو رواية، و أيما رواية، رواية غزية جداً، خاصة جداً أنثوية وقاسية جداً.

سلمى هي أنا وأخريات كثيرات أغلبهن أيضاً أنا، سلمى هي غزة المنهكة بكل الضوضاء والفوضى التي حولها، سلمى التي رمتها عبثية الموت المتكرر إلى زمان الريدين والزوار، سلمى التي تحضن متناقضات

بدعم مالي من المعهد الجمهوري الدولي

With Support From The
International Republican Institute

الهيئة الاستشارية:
راقية ابو غوش
غسان ابو حطب
أيمن عبد المجيد

سكرتاريا التحرير:
عماد الصيرفي
عمران الرشق
رامي مراد

رئيس التحرير:
د. نادر سعيد

البيدر



الآراء الواردة في البيدر تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المؤسسات القائمة عليه